

روبنشتاين، «المناسبات كثيرة وكرامية الاحتلال هي القاسم المشترك»، دافار، بدون ذكر تاريخ النشر).

ابعاد اكرم هنية

انتهت الى الفشل جميع المحاولات التي أجريت لثنى سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن تنفيذ قرارها بابعاد رئيس تحرير جريدة «الشعب» المقدسي، اكرم هنية، الى خارج المناطق المحتلة، على الرغم مما بذله محامياه أفيغدور فيلدمان وفيليتسيا لانغر، وحملة التضامن المحلية والدولية معه التي نشأت في اعقاب اعتقاله. اذ ان سلطات الاحتلال كانت عازمة على تنفيذ قرارها، وقد سدت كل السبل التي يمكنها اعتراض هذا التنفيذ الذي تم، فعلاً، بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٦، فنقل اكرم هنية على متن طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية السويسرية الى مدينة زيوريخ، التي وصلها مساء اليوم عينه.

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قامت، بتاريخ ٣/١١/١٩٨٦، باعتقال هنية، استناداً الى أمر أصدره قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، الميجور جنرال ايهد براك. وبررت المصادر الامنية الاسرائيلية القرار بقولها ان هنية كان أحد نشطاء لجنة التوجيه الوطني التي كان من بين أبرز أعضائها رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله المرحوم كريم خلف، وعدد آخر من الشخصيات البارزة المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقالت الاذاعة الاسرائيلية انه سبق ان أصدرت بحق هنية خمسة أوامر اقامة جبرية في مكان اقامته في مدينة رام الله، بسبب نشاطه المعادي لاسرائيل. وهو نشاط ازداد مؤخراً، وانعكس في الاتصالات التي كان يجريها مع شخصيات كثيرة في منظمة «فتح»، مثل عبد العزيز علي شاهين، الذي كان أحد قادتها الكبار وتم ابعاده في بداية العام ١٩٨٥. وادعت الاذاعة الاسرائيلية بأن صحفة «الشعب»، التي يرأس تحريرها هنية، تعتبر احدى صحفتين يوميتين رئيسيتين تؤيدان «فتح» في الاراضي المحتلة. كما زعمت ان هنية قام بتجنيد اموال من نشطيه هذه المنظمة في الاردن، لاجل تمويل الصحفة التي يرأسها والتي تحولت مكاتبها الى ملتقى دائم لنشطيه المنظمة، ومركزاً لتنسيق نشاطات هنية نفسه في الضفة الغربية والخارج. وادعى الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي

رفض المواطنين العرب لضربي القيمة الاضافية، التي فرضتها عليهم السلطات الاسرائيلية، وقد خرجت بعض الصحف، حينذاك، بعنوانين: 'ا ضربات تجاري عام وظاهرات احتجاجية ضد قانون الضريبة الاضافية'. فما الذي تغير منذ ذلك الحين؟ اشياء كثيرة تغيرت... فقد واصلت اسرائيل سياسة خلق الحقائق الميدانية على الارض في المناطق المحتلة. وزارت في عدد المستوطنات اليهودية فيها. وصادرت المزيد من الاراضي العربية تحت مختلف الحاجج والادعاءات السياسية والتاريخية. وصادرت املاكاً تقدر بآلاف الدونمات من الاراضي الزراعية التي تحول اصحابها الى ايدٍ عاملة مأجورة في سوق العمل الاسرائيلي. وتم خلق المزيد من الورش والمعامل الانتاجية في المناطق المحتلة لحساب الشركات الاسرائيلية ولحساب المستوطنات اليهودية ايضاً... وقام التنظيم الارهابي اليهودي بنسف وتغيير سيارات عدد من رؤساء البلديات العرب، اعضاء لجنة التوجيه الوطني التي اعتبرت تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وحاولت الادارة المدنية اجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية ثم تراجعت عن ذلك، لأنها كانت متأكدة من ان أنصار م.ت.ف. هم الذين سيفوزون. كل هذه الامور حصلت، لكن الشيء الاساس الذي ظل راسخاً لدى المواطنين العرب، هو شعورهم بكرامة الاحتلال. هذا الشعور الذي لا يتغير ولا يتبدل» (المصدر نفسه؛ نقلأً عن يهودا اليطاكي، «لغة الحوار الجديد: نحن بالبنادق وهم بالحجازة»، حداشوت ، بدون ذكر تاريخ النشر). وكتب مصدر آخر: «يجب الاعتراف، بوضوح، وصراحة، بأن السياسة الليبرالية من جانب السلطات الاسرائيلية في تعاملها مع المواطنين العرب، لم تكن سياسة صالحة، ولا يختلف فشلها عن فشل سياسة الشدة والقبضة الحديدية ولا يقل عنده، لأن السكان العرب لا ي يريدون الاحتلال، ولا يوافقون على التعايش معه، وهذا هو الاساس. لقد جربت سلطات الاحتلال كل اشكال السياسة وكل انواع المعاملة دون جدوى، لأن المطلوب هنا - من وجهة نظر المواطنين العرب - هو تجرب سياسة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة. وطالما أن هذه السياسة لم تجرب بعد، فإنه من غير الممكن توقع اي تغير في سياسة المواطنين العرب ازاء اسرائيل» المصدر نفسه؛ نقلأً عن داني